المحور الأول

مدخل عام للتدقيق

تمهيــد

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الأن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير مؤسساتهم من جانب التدفقات النقدية والمالية. فضلا عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالتقرير الذي يعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد إتخاذها.

تتركز أهمية المراجعة في كونها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة وأوجه نشاطها، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأملاكها. ووفقا لذلك فان محافظ الحسابات ملزم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لجمع الأدلة الكافية والملائمة حتى يستطيع إبداء رأيه الفني المحايد حول هذه القوائم.

وكأي علم من العلوم فالمراجعة تقوم على مجموعة من الخصائص والمبادئ التي تعتبر كأساس للغاية التي وضعت لأجلها، كما ترتكز على جملة من المعايير التي توجه وتعطي الإطار الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتوجيه محافظ الحسابات أثناء القيام بعمله، إذ أن هذا الأخير يستند على مراحل ليقوم بتنظيم الجانب التنفيذي لها.

1- مفهوم وطبيعة مراجعة الحسابات

لقد مر مفهوم مراجعة الحسابات بمراحل تطورية تواكب تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة نتيجة التغيرات المتتالية التي مست المجالات الإقتصادية والإدارية والتي فرضت على المؤسسات ضرورة الإستعانة بجهاز رقابي محكم داخليا وخارجيا، وقد أدى تنامي هذه الضرورة إلى تطور الممارسة المهنية للمراجعة من حيث فلسفتها ومفهومها وطريقة ممارستها وكذا أهدافها وأنواعها.

1-1- التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان والتاريخ، وتستمد هذه المهنة نشأتها من حاجة الإنسان إلى تدوين الحسابات للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات، وبالتالي نشأت هذه المهنة بظهور المحاسبة وتطورت بتطورها، إذ تشير السجلات والأثار إلى ما يفيد بأن المصريين القدماء واليونانيين والرومانيين قد إستخدموا أساليب مبسطة في مراجعة الموارد العامة للدولة، وفي محاسبة موظفيها على تلك الأموال التي في حوزتهم.

وبالرجوع إلى تاريخ نشأت المراجعة نجد أن غالبية الباحثين تربطه بظهور المعاملات التجارية والمالية التي تعود إلى الأزمنة الماضية، فقد دلت أثار الحضارة الأشورية التي تعود إلى أكثر من 3500 سنة قبل الميلاد على أقدم عمليات التسجيل المالي، كما أظهرت بعض أثار بابل ما يشبه السجلات المحاسبية في

شكل ألواح من الطوب، وهذا بالإضافة إلى شرائع حمورابي التي ظهرت على برج بابل فقد إشتملت هي الأخرى على مواد تتعلق بالمعاملات التجارية والمالية خاصة ما تعلق بإظهار الأرباح والخسائر.

وقد أخذت كل من المحاسبة والمراجعة تتطور مع تطور المجتمعات على مر العصور، إذ نجد أن إستخدام المحاسبة والمراجعة كان معروفا في كل من العصر الفرعوني والعصر الروماني والعصر اليوناني والعصر الإسلامي وغيرها. حيث أن المراجعة في العصر الروماني كانت تستخدم عن طريق السماع، إذ كان الإمبراطور (الحاكم) يجمع مستشاريه كل سنة مرة ويأتي بالقيمين (المحاسبين)على ممتلكاته ويتلى على مسمع الجميع ما للحاكم من أملاك وما دخل خزائنه وما خرج منها.

أما في العصر الإسلامي فيعد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من نظم الإدارة المالية تنظيما سليما وذلك بإنشاء الدواوين المالية في جميع الولايات الإسلامية وربطها بديوان الخليفة، وهو ما يشبه اليوم "وزارة المالية"، كما يعد الخليفة عمر أول من أوجد نظام المراجعة المالية بمفهومها الحالي من خلال إشرافه المستمر ومتابعته المتواصلة للشؤون المالية والمحاسبية، ومحاسبة العاملين في الدواوين المالية المحاسبة الصارمة والحازمة المبنية على تعاليم الشريعة الإسلامية.

وفي القرن الخامس عشر صاحب تطور النشاط التجاري والاقتصادي تطور عملية التسجيل والمراجعة بعد تنظيم الحسابات على أساس نظام القيد المزدوج التي اكتشفها العالم الايطالي لوقا باتشيليو " Lucas Pacioli" سنة 1494، ولقد جاء ذلك في كتاب ألفه بعنوان " Summa de arithmetice geometria proprtioni et propationlita" والذي ظهر في مدينة البندقية، وذلك بعد أن كانت الطريقة المحاسبية السائدة والتي عرضها المازندلاني في مخطوطته عام 1363 تتم بقيد الإيرادات على الجانب الأيمن والمصروفات على الجانب الأيسر.

وقد أدى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا إلى توسع الأعمال التجارية والصناعية وإنفصال ملكية رأس المال عن الإدارة حيث ظهرت نظرية الوكالة، وهو ما فرض ضرورة تعيين مراجع خارجي للحسابات وبالتالي نشأت مهنة مراجعة الحسابات، بالرغم من أنه في تلك الفترة لم تكن هناك ممارسات موحدة لمعالجة حسابات المؤسسات أو الإفصاح عنها بسبب غياب المبادئ الرسمية.

وبصدور قانون الشركات في بريطانيا سنة 1862 والذي نص على وجوب المراجعة من أجل حماية أموال الملاك من تلاعب المسيرين، إنتشرت مهنة المراجعة حيث ظهرت في كندا سنة 1880 وفي فرنسا سنة 1881، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882، وفي ألمانيا سنة 1896، وفي استراليا سنة1904، حتى وصلت إلى أنه لا يخلو بلد اليوم من وجود مهنة المراجعة.

أما في الدول العربية فكان لمصر فضل السبق حيث بدأت مزاولة المهنة فيها بدون تنظيم حتى صدور القانون رقم(1) سنة 1909 والذي تناول تنظيم مهنة مراجعة الحسابات، كما كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة في العراق سنة 1919 وقد بينت تلك التشريعات حقوق ومسؤوليات مراجعي الحسابات وكان الترخيص بمزاولة المهنة يتم من قبل هيئة معترف بها أو ترخيص من الحكومة وقد ظل القانون الهندي مطبقا في العراق حتى عام 1958 وأصبحت مهنة المراجعة خاضعة لقانون خاص ينظم الدخول في هذه المهنة.

أما الجزائر فقد تأخرت في تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة إذا ما قورنت بالدول سالفة الذكر، فقد كانت هذه المهنة غير منظمة إلى أن ظهر إلى النور القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والذي قام بإصدار تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة ومزاوليها.

1-2- تعريف مراجعة الحسابات

إن كلمة المراجعة بمعناها اللفظي "Audit" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها **"يستمع"** حيث كان قدماء المصريين والرومان يعقدون جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت عال.

أما إصطلاحا فقد تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة وتركز جلها على تبيان أهدافها والمجالات التي تعمل فيها، دون تحديد لطبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها، فنجد أن مراجعة الحسابات قد عرفت بأنها "جمع وتقييم أدلة الإثبات والتقرير عن مدى مطابقة المعلومات المقدمة لمعيار محدد وذلك من بل شخص قانوني مستقل ومؤهل".

كذلك عرفت مراجعة الحسابات بأنها **"**فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، ويقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج**"**.

إضافة إلى التعريفات السابقة هناك تعريفات نشرتها منظمات مهنية دولية كتعريف منظمة العمل الفرنسي للمراجعة على أنها **"**طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل إستنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم **"**.

ومن التعاريف الشاملة والملمة بالمراجعة هو ما نشرته لجنة مفاهيم المراجعة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) بأن مراجعة الحسابات هي "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة

يتميز هذا التعريف بالعمومية لأنه ينطبق على جميع أنواع المراجعة، وقد وردت فيه مجموعة من النقاط الهامة نوضحها في الأتي:

- مراجعة الحسابات عملية منتظمة ومنهجية، فهي تعتمد على الفكر والمنطق وتنفذ بأسلوب مهني سليم؛
- تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الأحداث الإقتصادية؛
- ضرورة تطابق العمليات والأحداث الإقتصادية محل الدراسة والتقييم من طرف المراجع مع المعايير الموضوعة؛
- يعد تقرير محافظ الحسابات جوهر عملية المراجعة، لأن نتائجه لها تأثير كبير على مستخدميه من حيث ترشيد قراراتهم.

بناء على التعريفات السابقة يمكن أن نعتبر أن المراجعة **"**عملية منتظمة للحصول على الأدلة والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مستقل

ومؤهل، لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تماثل وتوافق المعلومات المتعلقة بالمؤسسة مع الواقع وفقا لمجموعة من المبادئ والمعايير المحددة، وتوصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

من خلال تحليل التعاريف السابقة يتضح أن عملية مراجعة الحسابات ترتكز علي القيام بعمليات أساسية وهي:

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات، وهو عملية فنية تمكن محافظ الحسابات من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتي تم تسجيلها وتحليلها وتبوبها، أي الفحص القياسي الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.
- **التحقق:** يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن محافظ الحسابات من التأكد والاطمئنان علي صلاحية وعدالة القوائم الختامية كتعبير سليم لأعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة وكدلالة عن وضعها المالي في نهاية تلك الفترة ، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد على ثقة.
- **التقييم:** ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن محافظ الحسابات إلي صحة وسلامة عمليات التقييم
- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل المراجعة.

إستنادا إلى ما تم سرده سابقا يمكن إبراز أهم الخصائص الأساسية المرتبطة بمفهوم المراجعة من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (1-1):الخصائص المرتبطة بمفهوم المراجعة

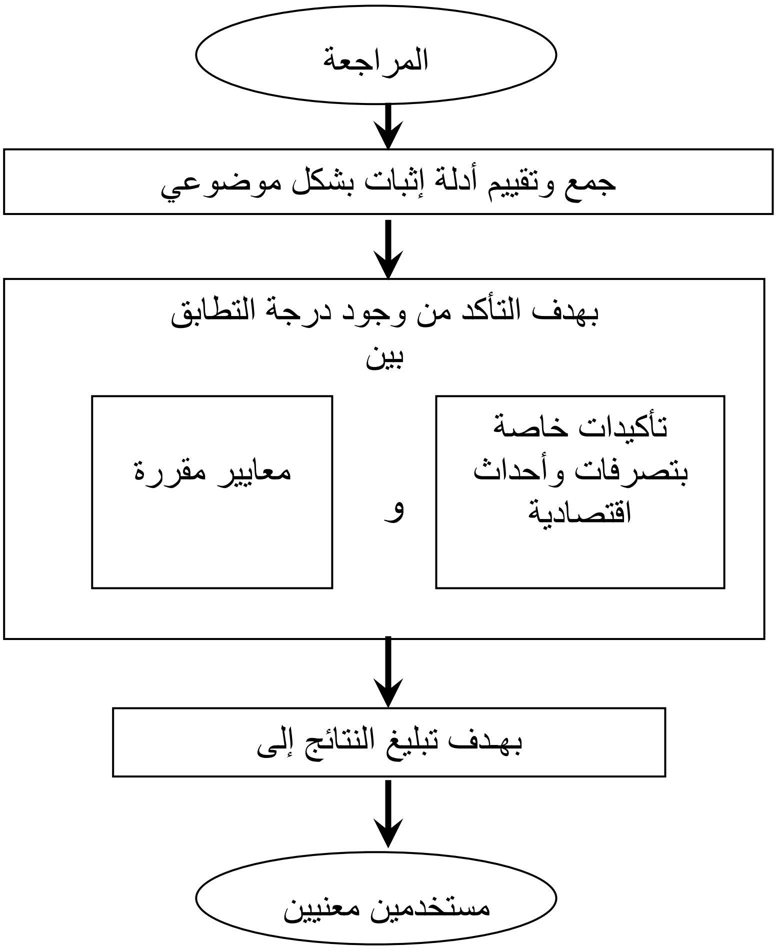

1-3- أهداف مراجعة الحسابات

إن الهدف الجوهري لمحافظ الحسابات يتمثل في مهمة فحص الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة محل المراجعة لضمان صدق وتناسق حسابات ونتائج هذه المؤسسة، وإحترام معايير المراجعة ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما، ويستطيع الباحث في التطور التاريخي للمراجعة أن يلاحظ التطور الهائل الذي حدث في أهدافها مدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن إيجاز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تطور أهداف مراجعة الحسابات ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	إكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1500 -1850	إكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1850 -1905	إكتشاف التلاعب والاختلاس إكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الإختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الإعتراف بها
1905 –1933	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل ومراجعه إختبارية.	إعتراف مبدئي سطحي
1933 – 1940	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية إكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة إختبارية	بداية الإهتمام
1940 – 1960	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية	مراجعه إختبارية	إهتمام وتركيز قوي
1960- حتى الأن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	مراجعة إختبارية	أهمية جوهرية للبدء بعملية المراجعة

من العرض التاريخي السابق نستنتج أن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة ونتائج الأعمال و التدفقات النقدية عن تلك الفترة.

وهذا ما نلمسه جليا في المعيار الدولي للمراجعة (***ISA***) رقم 200 الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين والذي ينص على أن "الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين محافظ الحسابات من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة".

ويمكن على وجه العموم حصر أهم أهداف مراجعة الحسابات في النقاط التالية:

- إبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية؛
- التأكد من صحة العمليات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات وحسابات المؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛
- إكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والتلاعب؛
- التحقق من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، وأن الإلتزامات موجودة ومسجلة فعلا؛

- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه؛
- مساعدة الطرف الثالث خاصة المساهمين في مراقبة الأداء المالي والإقتصادي للإدارة كوكيل عنهم في إدارة المؤسسة و تحقيق الأهداف الموكلة لهم.

1-4- أهمية مراجعة الحسابات

تعتبر المراجعة وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها والتي تعتمد على القوائم المالية التي يعتمدها محافظ الحسابات ولا تعتبر غاية بحد ذاتها. وتهدف هذه الوسيلة على إعتبار أنها أداة رقابة فعالة إلى خدمة الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، ومن أهم هذه الأطراف:

1-4-1- إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على المعلومات المحاسبية والمالية في رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لتسيير المؤسسة ومتابعة تنفيذ الخطط وتقييم أداء العاملين عليها، لهذا فإن المعلومات المحاسبية والمالية الخاطئة التي لا تعبر عن صحة المركز المالي للمؤسسة تؤثر وبشكل مباشر على قرارات الإدارة.

إن مراجعة الحسابات تعمل على توفير المعلومات الموثوق فيها التي تحتاج إليها الإدارة في رقابة أنشطة المؤسسة المختلفة، وفي إتخاذ القرارات على أساس سليم، كما تؤدي إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتقليل إحتمالات وقوع الغش أو التلاعب أو الأخطاء، كما أن تقارير المراجعة توفر مقياسا سليما يتم الإعتماد عليه في تقييم كفاءة الإدارة

1-4-2- أصحاب المؤسسة والملاك

تعتمد هذه الفئة على القوائم المالية والحسابات الختامية المعتمدة من قبل محافظ الحسابات للإطمئنان على مدى دقة وسلامة الحسابات الختامية وعدالة إفصاحها، ومدى متانة وصحة مركزها المالي، لإتخاذ قراراتها المتعلقة بكيفية إستثمار الأموال وتحديد مجالات الإستثمار الملائمة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن

يتجه إهتمام أصحاب المؤسسة والملاك إلى القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات على إعتبار أن هذه القوائم والتقارير تعتبر المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأس مالها، وإمكانية إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة.

1-4-3- البنوك

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك أو هذه المؤسسات على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة. وتكمن أهمية مراجعة الحسابات بالنسبة للبنوك فيما يلي:

- تقييم طلبات القروض والتسهيلات الإئتمانية المقدمة من المؤسسات بالإعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المصادق عليها من قبل محافظ الحسابات، وإتخاذ القرارات بمنح القرض أو عدم منحه؛
- تقدير نسب الفائدة على القروض بالإعتماد على درجة المخاطرة لكل مؤسسة ودرجة سيولتها بالإعتماد على تقدير نسبة المخاطرة؛

- التقليل من خطر عدم السداد والديون المشكوك فيها والديون المتعثرة.

1-4-4- إتحادات ونقابات العمال

تعتمد إتحادات ونقابات العمال على وجود المراجعة للتحقق من حسن سير أعمال المؤسسة والتأكد من إستمرارها وعدالة نصيبهم في الربح، والتفاوض مع أصحاب الأعمال من خلال آليتي التفاوض والمساومات الجماعية فيما يتعلق برسم سياسة الأجور والعلاوات والتعويضات ومختلف المزايا الأخرى التي تخص العمال. وعموما تدعم المراجعة مصلحة العمال والموظفون في:

- تحديد سياسات الأسعار والأجور وتحديد الحد الأدنى لهذه الأجور؛
- المطالبة برفع الرواتب والأجور وتحسين أوضاع العمال والموظفون؛
- المطالبة بالتأمين الصحي الشامل، ورفع نسبة التعويضات في نهاية الخدمة والحوافز السنوية.

1-4-5- الدائنون والموردون

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة وبين مورديها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المحافظ في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، و بالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

تكمن أهمية مراجعة الحسابات للدائنين والموردين في:

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة المتعامل معها ودرجة سيولتها وصحة أصولها، وقيمة الإلتزامات ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها في مواعيدها؛
- تقييم مدى القدرة على الإستمرار في التعامل مع المؤسسة.

1-4-6- الجهات الحكومية

تعتمد الجهات الحكومية على البيانات والمعلومات المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات ومعلومات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات والمعلومات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل حولها.

1-5- أنواع مراجعة الحسابات

إن تبني نوع ملائم من المراجعة من شأنه أن يساهم في تقييم نظام تسيير المؤسسة محل المراجعة والمحافظة على إستمراريته. وسوف نميز بين الأنواع المتعددة للمراجعة والتي تختلف باختلاف الزاوية المنظور من خلالها إلى المراجعة لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة.

1-5-1- من حيث الإلزام القانوني

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين هما: المراجعة الإلزامية والمراجعة الإختيارية.

1- المراجعة الإلزامية

إن المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها حسب نصوص التشريعات والقوانين النافذة، حيث يفرض تعيين مراجع أو محافظ للحسابات يقوم بدور الرقيب على أعمال الإدارة ويقوم بتقديم تقرير للهيئة العامة للمساهمين، ويترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الإلزامية لها شمول واسع فالمحافظ يقوم بجميع المراحل وينفذ ما هو متعارف عليه من قواعد المراجعة وأي تكاسل أو تفريط منه يعرضه للمسؤولية المطلقة أمام القانون، أما فيما يخص فرض هذا النوع من المراجعة فهو في الغالب يفرض على شركات الأموال.

2- المراجعة الإختيارية

هي تلك المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، بل تتم بطلب من مجلس الإدارة أو المساهمين بهدف التأكد من الوضعية المالية للمؤسسة، والتأكد كذلك من صحة وصدق وعدالة المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي والمالي وعن نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة، حيث أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء خاصة في حالة إنسحاب أو إنضمام شريك.

والجدير بالذكر أنه في المراجعة الإختيارية واجبات محافظ الحسابات غير محددة وغير واضحة الشروط فالمراجعة تتم حسب الاتفاق، حيث يمكن توسيع أو تضييق إطار عمله والمحافظ غير ملزم بمراقبة كل الحسابات إلا أنه بإمكانه تدوين بعض ملاحظاته.

1-5-2- من حيث مجال ونطاق المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث مجالها أو نطاقها إلى نوعين هما: المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية.

1- المراجعة الكاملة

وهي المراجعة التي تعني فحص كل العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية بغرض التأكد من عدالة القوائم المالية، ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال، لذلك يتمتع محافظ الحسابات بسلطة مطلقة وغير مقيدة في عمله، وله حق تقرير العمليات التي سيقوم بفحصها والمستندات التي يريد الإطلاع عليها، وتقرير كمية الإختبارات وحجم العينات التي يراها مناسبة.

في هذا النوع من المراجعة لا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المحافظ أية قيود على مجال أو نطاق عمله، ويتعين على المحافظ في نهاية الأمر تقديم رأيه عن مدى سلامة القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها إختباراته. ويلاحظ في هذه الحالة أن لمحافظ الحسابات الحرية في تحديد المفردات التي تشملها إختباراته وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات

2- المراجعة الجزئي

وهي تلك المراجعة التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل محافظ الحسابات على بعض العمليات دون غيرها، وتقوم الجهة التي عينت محافظ الحسابات بتحديد تلك العمليات، وعليه فإن مسؤولية محافظ الحسابات تنحصر في مجال المراجعة الذي حدد له فقط، كما يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي في مثل هذه الحالات يبين حدود المراجعة والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على محافظ الحسابات من

ناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.

1-5-3- من حيث توقيت المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث التوقيت إلى المراجعة المستمرة والمراجعة النهائية.

1- المراجعة المستمرة

يقصد بالمراجعة المستمرة المراجعة التي تقوم على تتبع حسابات المؤسسة خلال السنة، حيث يقوم محافظ الحسابات بالتردد على المؤسسة من وقت لأخر وعلى فترات دورية أو غير دورية خلال سنة المراجعة للقيام بفحص العمليات المالية التي تتم خلال السنة المالية.

هذا النوع من المراجعة يتبعه محافظ الحسابات في حالات عدة منها:

- إذا كانت المؤسسة تتميز بكبر الحجم وعملياتها كبيرة ومتعددة؛
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

2- المراجعة النهائية

وهي المراجعة التي يقوم محافظ الحسابات فيها بعمليات الفحص والتحقق عند نهاية السنة المالية للمؤسسة محل المراجعة بعد أن تكون السجلات والقيود المحاسبية وقيود التسوية قد أغلقت، وتم إعداد القوائم المالية الختامية للمؤسسة محل المراجعة، وتمتاز هذه المراجعة بعدم قدرة إدارة المؤسسة على إجراء أي تعديل في بيانات الدفاتر أو تغيير في أرصدة الحسابات، وهي تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة، بحيث يمكن للمحافظ أن يقوم بها خلال فترة زمنية قصيرة.

1-5-4- من حيث مدى الفحص

تنقسم المراجعة من حيث مدى الفحص إلى المراجعة الشاملة (التفصيلية) والمراجعة الإختبارية.

1- المراجعة الشاملة

وهي المراجعة التي يقوم من خلالها محافظ الحسابات بمراجعة جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات، أي يقوم بفحص جميع المفردات محل المراجعة للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء والتلاعب والتزوير.

تشمل المراجعة الشاملة أو التفصيلية جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية، لذا يجب فحص جميع البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي.

2- المراجعة الإختبارية

يستند هذا النوع من المراجعة في أن تدخل محافظ الحسابات يتم على جزء من مفردات العينة لا الكل، حيث يقوم محافظ الحسابات بإختيار عدد من المفردات (العينة) لكي تخضع لعمليات الفحص، مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم إختيار هذا الجزء منها(المجتمع).

إن إختيار حجم العينة يرتبط بوجهة نظر محافظ الحسابات في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم إختيار هذه العينة بأحد أسلوبين وهما:

- التقدير الشخصي أو ما يعرف بالعينات الحكمية؛
- التقدير الإحصائي أو ما يعرف بالعينات الإحصائية.

ومن الجدير التفرقة في هذا المجال بين المراجعة الكاملة والمراجعة الشاملة من ناحية، والمراجعة الجزئية والمراجعة الإختبارية من ناحية أخرى. حيث أن المراجعة الكاملة قد تكون شاملة إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات في حين أنه تكون إختبارية إذا تفحص جزء معين من القيود والدفاتر والسجلات والمستندات. كما أن المراجعة الجزئية قد تكون شاملة إذا تم فحص جميع العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء وقد تكون إختبارية إذا تم اختبار عينة من مجموع مفردات هذا الجزء.

1-5-5- من حيث القائم بعملية المراجعة

تنقسم المراجعة حسب القائم بها إلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

1- المراجعة الداخلية

تعرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط وفحص تأكيدي مستقل وموضوعي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والتحكم في العمليات، وتهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها وفق منهج وخطوات وإجراءات منظمة".

إن المراجعة الداخلية هي مراجعة العمليات والمستندات الخاصة بالمؤسسة بمعرفة المؤسسة ذاتها، وهي نشاط تقييمي يتم من خلال تنظيم معين، يهدف إلى التحقق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، وهي تعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى ويتم من خلال هيئة داخلية أي مراجعين موظفين لدى مؤسسة ويشتمل المراجعة الداخلية أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي.

تسند المراجعة الداخلية إلى شخص من داخل المؤسسة حيث يقوم بفحص العمليات والدفاتر والمستندات ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية، أي أنها وظيفة كباقي الوظائف الأخرى وهي تعمل كذلك على فحص و تقييم ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل المؤسسة وذلك لتوجيه أنشطتها نحو تحقيق الأهداف المسطرة ومدى توافقها مع السياسات والخطط المرسومة.

تعتبر المراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة، وهي جزء من نظام الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي التالية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- كيفية و كفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي.

2- المراجعة الخارجية

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية الفحص الفني الدقيق والبناء لأنظمة الرقابة الداخلية والحسابات والسجلات والمستندات الخاصة بالمؤسسة موضوع المراجعة، والذي يقوم بها هو الشخص المهني المؤهل والمستقل بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج حول النوعية وثقة المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة وذلك بالإلتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المعمول بها.

إن أهداف المراجعة الخارجية تلتقي مع أهداف المراجعة الداخلية، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يؤدي إلي ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.

تتم عملية المراجعة الخارجية وفقا لمسار يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-3): المسار العام للمراجعة الخارجية

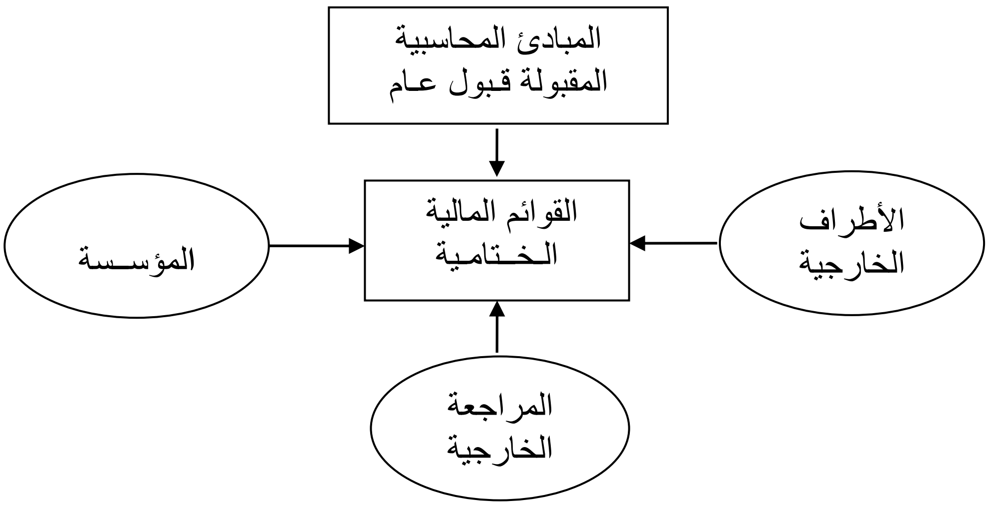

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن محافظ الحسابات وسيط بين المؤسسة والأطراف الخارجية من خلال إضفاء صيغة المصداقية على بيانات المؤسسة، وذلك بقيامه بعملية مراجعة القوائم المالية الختامية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل طمأنة مستعملي القوائم المالية النهائية بأن ما يظهر عليها من معلومات صادق و سليم و شرعي.

ونظرا لأهمية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية نبين في الجدول التالي الفروق بينهما:

جدول رقم (1-1): الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

معيار التفريق	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	- خدمة الإدارة - كشف ومنع الأخطاء والإنحراف عن السياسات الموضوعة.	- خدمة الملاك - إكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القائم	موظف من داخل المؤسسة يعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
درجة الإستقلال	إستقلال جزئي.	إستقلال كامل.
المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة.	مسؤول أمام الملاك.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل.	يحدد ذلك أمر التعيين والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة.
توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية، وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

1-5-6- من حيث نوع البيانات

تنقسم المراجعة من حيث نوع البيانات إلى ثلاثة أنواع وهي: مراجعة القوائم المالية، مراجعة الإلتزام، المراجعة التشغيلية.

1- مراجعة القوائم المالية

تهتم هذه المراجعة بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة وتتفق مع المعايير المحددة، وتتمثل هذه المعايير عادة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق رؤوس الأموال وأيضا الملاحظات المرفقة بهذه القوائم.

2- مراجعة الإلتزام

تسمى أيضا بمراجعة التنفيذ أو الأداء وتهدف إلى تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالإجراءات أو القواعد أو اللوائح المقررة. أي تقيس مدى تقيد المؤسسة بالمعايير المقررة كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة والنظام الداخلي. وعموما تتمثل نتائج مراقبة الالتزام في كتابة تقارير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والإجراءات المقررة أم لا، وتوجه عادة إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات.

2- المراجعة التشغيلية

تعرف المراجعة التشغيلية بأنها النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث إختيار وتقييم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات أو الوحدات المختلفة، زيادة عن ما تتطلبه عملية المراجعة التقليدية.

تتمثل المراجعة التشغيلية في فحص كافة أو بعض الإجراءات التشغيلية للمؤسسة بهدف تقيم فعالية وكفاءة التشغيل، ولا تقتصر المراجعة التشغيلية على الجوانب المحاسبية فقط وإنما يمكن أن تشمل تقييم هيكل المؤسسة، أساليب الإنتاج، أنشطة التسويق، أو أي مجال أخر يكون المراجع مؤهل له.

1 -5-7- من حيث طبيعة التنفيذ

تنقسم المراجعة من حيث طبيعة التنفيذ إلى: المراجعة المستندية، المراجعة الحسابية، المراجعة التحليلية.

1- المراجعة المستندية

هي عملية فحص المستندات والقرائن المؤيدة للقيود المسجلة بالدفاتر، كما تشمل التحقق من أن العمليات الخاصة بالمؤسسة قد قيدت بالدفاتر دون حذف أي عملية.

تركز هذه المراجعة على دراسة وتفحص المجموعة المستندية الخاصة بالدورة المالية على إختلاف أنواعها، وذلك للتأكد من صحة إعدادها وصحة ما ورد فيها من بيانات ومعلومات بهدف تمكين محافظ الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية.

2- المراجعة الحسابية

هي العملية المتعلقة بمراجعة القيود الموجودة بالدفاتر كما وهي من حيث قيمتها وأرقامها، ثم مراجعة الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المختصة ثم ترصيد الحسابات المختلفة ومراجعة المجاميع الرأسية والأفقية.

هي المراجعة الرقمية لكل ما تم تسجيله في الدفاتر والسجلات المحاسبية من حيث القيمة والكمية في نفس الوقت، حتى يمكن التأكد من صحة جميع الأعمال المحاسبية وكذلك إكتشاف الأخطاء وأعمال الغش في حال وجودها

3- المراجعة التحليلية

هي عملية تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.